

V. الهجرة غير الشرعية: أسبابها وأبعادها(*)

أ. محسن الدين بن شرقي(**)

ملخص

باتت الهجرة أحد الهموم العالمية في الوقت الحاضر. فما كان في السابق مصدر قلق نسبي للدول المجاورة غدا الآن مادة عناوين الصحف الرئيسية وتقارير التلفزيون الإخبارية إنها مطاردات في جميع الأوقات برّاً وبحراً ومغامرات مليئة بالأخطار.

فقد عرفت هذه الظاهرة تزايد كبير في الآونة الأخيرة متفشية في أوساط الشباب من جميع أنحاء الوطن. كلّ هذا جعل السلطات تعمل على دراسة هذه الظاهرة والبحث عن أبعادها وأسبابها باعتبارها مشكلة تتفاقم حدّتها.

فلقد اختلفت تسميتها عند الشباب. وأهمّ المصطلحات التي يجبّذونها هي مصطلح "الحرقاة" فلقد أصبحت العصابات والمنظّمات الإجرامية العابرة للحدود تقود هذه العمليات للهجرة غير الشرعية بالتزوير في الوثائق والتأثيرات وجوازات السفر.

وهنا تكمن مكانة "الحرقاة" كظاهرة اجتماعية لها ضوابطها وقوانينها الخاصة، وبالتالي ضرورة ملامستها ومقاربتها بشكل موضوعي. عوامل عديدة دعت أن نستقرئها وراء الهجرة غير الشرعية من خلال بحثنا هذا.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الحرقاة، تزوير الوثائق، التأثيرات.

(*) موضوع نشر في مجلة فكر ومجتمع، ع 17.

(**) الآن محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم.

1. حركة مواطنو العالم

ليست الهجرة بطبيعة الحال، شأنًا جديدًا فقد شملت جميع البلدان إلى حدٍّ ما من خلال الهجرة. ربّما كان تدفُّق الهجرة الحالي في أنحاء كثيرة من العالم ليس ممّا كان في الماضي غير أنّه يبدو أنّ الهجرة في حقيقة ما بعد الحرب الباردة قد جعلت الفترة الراهنة ذات أربعة مظاهر محدّدة.

– التفسير التكنولوجي:

تبثُّ ثورة الاتصالات العالمية إلى الناس في البلدان الفقيرة سيلاً من الصُّور، كثيرة ما تكون مشوّهة عن مدى التحسّن في حياتهم لو عاشوا في البلدان أكثر غنى عن مواطنهم الحالي. كما أنّ التكنولوجيا جعلت الانتقال ما بين الدّول أسرع وأرخص.

– تفجير التوتُّرات والنِّزاعات والحروب:

حيث يواجه كثير من البلدان الآن تحديد الضغوط القومية أو العرقية أو الدينية التي تزعزع الاستقرار الداخلي فتؤدّي إلى الحروب والنِّزاعات وبالتالي إلى هجرة شعوب هذه المناطق.

– النزوح الاجتماعي:

عرفت الفترة الراهنة النزوح الاقتصادي للفئات الأشدُّ فقراً في المجتمع والصُّغار الفقراء بالخصوص، فيضطرون إلى الهجرة إلى المدن أو الأماكن أبعد من ذلك.

ولطالما شجّعت المظاهر الجديدة، علاوة على الضُّغوط الجاثمة منذ زمن بعيد، النّاس على نشدها حياة أفضل في البلدان الأجنبية وحفّزت أنواعاً مختلفة من أطراف الهجرة غير أنّها ولّدت ردود فعل معاكسة أيضاً فأنارت المجتمعات والحكومات المستقبلية ودفعتها إلى اتّخاذ إجراءات وقائية لها. فالعديد من البلدان

ذات التقليد القديم في استقبال المهاجرين أصبحت الآن أقل رغبة في السماح باستقبال وافدين جدد. وهي إما أن تقول أن اقتصادها ليس لديه قوة كافية لاستيعاب عمال جدد، أو أن وصول أعداد كبيرة من المهاجرين يمكن أن يثير قلاقل اجتماعية فيها.

2. أصناف المهاجرين

هناك ثلاثة أنواع من المهاجرين إلى دول الشمال عموماً ينبغي التمييز بينها:

1- طبقة المثقفين والخبراء.

2- طبقة العمال الذين يقومون بأعمال موسمية في أغلب الحالات (جني الفواكه والخضروات بمختلف أنواعها) يعانون من التهميش وسوء المعاملة، وغالباً ما يعانون من وطأة البطالة وسوء ظروفهم السكنية والمعيشية.

3- مجموعة المهاجرين الذين يحتاجهم سوق العمل لكنهم مع هذا يعاملون سياسياً، كمجموعة إقامتهم غير شرعية وبالتالي لا يتمتعون بأية حقوق.

3. الهجرة ما بين الدول

يمكن القول أن صانعي السياسة الدولية منشغلون كثيراً بقضية المهاجرين الذين يتركون أوطانهم لفترات طويلة، ويصعب الحصول على الإحصائيات الموثقة بهذا الخصوص وغالباً ما تختلف التقديرات حيث صدر في 2006 عن اللجنة الدولية للهجرة (GCIM) أن عدد المهاجرين كان يبلغ 75 مليون قبل ثلاثين سنة، ويتوقع إتساع ظاهرة الهجرة خلال السنوات القادمة مع هذه الأزمة الاقتصادية التي تعرفها معظم دول العالم خاصة الدول الأوروبية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية يتوافد عليها

من جميع دول العالم ومن بين البلدان التي ظلّوا يقصدونها في السّنوات الأخيرة: الولايات المتّحدة وكندا وأستراليا وقد شهدت تغيّرات مهمّة في تركيبة المهاجرين إليها، وقد رجّحت كافة القادمين من أمريكا اللاتينية وأسيا على كافة الوافدين من إفريقيا وأوروبا.

4. أسباب الهجرة غير الشرعية

اختلفت أسباب الهجرة ولكنّها تجتمع كلّها لتدلّ على وجود منطقتين الأولى التي ترسل والثانية التي تستقبل، وتكون الحركة من الأولى إلى الثانية.

1- الدوافع الاقتصادية: تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية إلا أنّ سببها الأساسي ينحصر في الجانب الاقتصادي، فالدّول المتطوّرة اقتصادياً تتوفّر على مناصب العمل ونمو اقتصادي كبير يؤدّي إلى كثرة الطلب والإنتاج، فهي تعرف ثورة اقتصادية هائلة وما يقابلها من ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع الدّخل الفردي عكس الدّول الطاردة والتي تشهد افتقار إلى عملية التنمية وتخلّف اقتصادي.

من نتائج البطالة تردّي مستوى المعيشة والفقر، وكلّها عوامل مشجّعة على الهجرة يفيد تقرير لبرنامج الأمم المتّحدة للتنمية أنّ الجزائر توجد في مرتبة متدنيّة في مؤشر الفقر، حيث هناك أكثر من 2٪ يعيشون بأقلّ من دولار أو أقلّ من 80 دينار يومياً بينما هناك أكثر من 15.5٪ من الجزائريين يعيشون بأقلّ من دولارين يومياً.

ويربط "ودسون" (WODSON) الجريمة بما في ذلك الهجرة الشرعية بتردّي الوضع الاقتصادي ويرى أنّه حيث توجد معدلات الجريمة المرتفعة يكون البناء الاقتصادي الحيوي، ونمو البطالة وتزداد معدلات الخراب والتّدمير الفيزيقي بسبب الافتقار إلى الخدمات العامّة.

بينما ينطلق هذا الموقف المادي التاريخي في التّقسيم بعملية الهجرة من خلال مقارنة التّوزيع اللّامتكافئ لعوامل الإنتاج بحيث هناك مناطق تعتبر أكثر غنى من مناطق أخرى ولذلك تنطلق اليد العاملة تطلّعا للحصول على أجر أحسن "ماركس" أنّ الحضارة الغربية الصناعية الرأسمالية تمثّل تناقضاً مربعاً مع طبيعة الأنانية فهي سبب تفشّي الفقر واللاتوازن في توزيع الخبرات بين الدّول، وتصدّد عمليات الهجرة خارج الوطن ممّا يؤدّي إلى هدر في الموارد البشرية بالنسبة لمجتمعات هي بحاجة إليها.

ب- الدوافع الديمغرافية: إنّ التحوّلات الديمغرافية التي تعرف انخفاض كبير في معدّلات النّمّو السكّاني وارتفاع نسبة كبار السنّ نتيجة الانخفاض شديد في معدّلات الوفيات هذا كلّ ما تعرفه القارّة العجوز هذا ما زاد من طلبها على اليد العاملة الشابة القوية للاستمرار في التّنمية والتطوّرات هذا كلّ شجّع الهجرة بما فيها الهجرة غير الشرعية ويتوقّع الباحثون المختصّون في مجال حركة السكّان أن تستمرّ لسنوات طويلة قادمة بسبب اتّساع الفجوة في معدّل النّمّو السكّاني بين الدّول المتقدّمة والدّول النامية. ففي الجنوب يوجد فائض نتيجة ارتفاع معدّل النّمّو السكّاني بينما يعرف الشمال انخفاضاً في معدّل النّمّو السكّاني.

ج- التّشبّث بالحضارة الغربية: إنّ استمرارية تداعيات العولة والأزمة الاقتصادية من البطالة وغلاء المعيشة والفقر علاوة على التّأثيرات البليغة لعولة المعلومات عبر وسائل الإعلام والاتّصال فاقم من عوامل الطرد والرّغبة في الهجرة، حيث أصبح هاجس الشباب وحلمهم الاستقرار في إحدى دول الشمال لا سيما بعد الانفتاح العالمي الذي شهدته دول الجنوب، ممّا سمح لهم باكتشاف حياة أخرى في دول الشمال، وهم مدفوعون بالطموح إلى تحسين الوضع المادي وتحقيق أحلام الرفاه.

وتفترض نظرية التحديث في علم الاجتماع أن التوازن يتحقق عن طريق هجرة أفراد المجتمعات الأكثر تعلقاً بالحضارة المتقدمة لدول المركز تاركين وراءهم السكان التقليديين... ولتعرضنا لنمط القيم ضمن سكان الدول المتخلفة، فالأكثر تعلقاً بنمط وحياة الماضي يُسمون بالتقليديين مقابل المحدثين.

5. الأبعاد الاجتماعية للهجرة

إذا كانت مغادرة المهاجرين أمراً ممزقاً للمجتمعات المرسلة، فإن أثرها على البلدان المستقبلية قد يكون كبيراً، ففي كثير من الحالات كانت النتائج إيجابية بمزج مجتمعات مختلفة لها تاريخ وثقافات متباينة كانت لها تأثير كبير حيث وفرت طاقة طازجة وأصناف تنوعت في الثقافة ومع هذا فإن الهجرة الوافدة تؤدي إلى الاحتكار والتوتر وبخاصة على المدى القصير إلى أن تتوصل المجتمعات المضيفة والوافدة إلى التفاهم مع بعضها البعض.

وتعتمد طريقة استقبال الوافدين إلى درجة كبيرة على نظرة الدولة المستقبلية إلى هويتها الوطنية الخاصة فبعضها تعتبر نفسها "دولة هجرة" لذا نجدهم قد هيؤوا أنفسهم لجذب قادمين آخرين مثل كندا وأستراليا فقد شجعت هذه الدول الأشخاص على أن يصبحوا مواطنين بأسرع ما يمكن، والمواطنة في حدود أرض هذه الدولة يصبح مواطناً.

كما توجد مجموعة ثانية من البلدان التي تستقبل الوافدين، وهي الدول الاستعمارية السابقة مثل: فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة لكنها لا تعتبر نفسها "دول هجرة" ومع ذلك فقد منحت رعايا مستعمراتها السابقة حق الإقامة الدائمة والمواطنة.

أمّا المجموعة الثالثة فقد ظلت أكثر تحفظاً بالنسبة للهجرة إليها لقد سمحت بدخول الأشخاص على أساس مؤقت وعلى أن الوافدين مجرد

عمّال ضيوف يعودون في نهاية الأمر إلى بلادهم مثل دول الخليج وألمانيا ففي ألمانيا أساس المواطنة هو "قانون الدم" مما يجعل من الصّعب جداً على أيّ شخص من سلالة غير ألمانية أن يصبح مواطناً.

إلا أنّ سياسات الهجرة لدى معظم البلدان قد تبدّلت في السّنوات الأخيرة إذ باتت كلّها أكثر تشدّداً حول من تسمح لهم بالدخول والاستقرار. أمّا ما يخصّ دمج المتوطنين الجدد في المجتمعات المضيفة بحسب تجربة البلد التّاريخية، والإحساس بالهويّة القومية، وهناك بشكل عام غمطان ففي أقصى أحد الجانبين هناك أن تعيد تشكيل المهاجرين مثل الجزائريين والتّونسيين وجعلهم "فرنسيين" تماماً وبخاصّة عن طريق نظام التّعليم الذي تتّبعه تلك البلاد. والتمّط الثاني هو تعدّد الثقافات وهو يعني التّسامح، بل حتّى مساندة الفوارق العرقية بين الجماعات بحيث تستطيع التّعايش فيما بينها لإنتاج مجتمع مختلف الأعراق، لكي يكون راسخ الأساس.

وعلى تلك السّياسات أن تتعامل مع قضايا متباينة:

أ- العرق: هذه القضية الأكثر تردّداً فأوروبا بصورة خاصّة قد شهدت موجة من العنف العرقي موجّه ضدّ المهاجرين وهذا أيضاً ما عرفته الولايات المتّحدة الأمريكية اتّجاه السّود، فتحاول معظم الحكومات أن تضع تشريعات ضدّ التّمييز العرقي، ووضع جمعيات التي تناهض العنف العرقي مثل جمعية "أنقذوا أرواحنا من العنصرية" في فرنسا.

ب- الدين: منذ عهد طويل والفارق الديني يعتبر بؤرة توتّر. وقد نشبت صراعات تاريخية بسبب ذلك في الولايات المتّحدة بين الأكثرية البروتستانتية والكاثوليك أو اليهود. أمّا في هذه الأيام فإنّ معظم الصّراعات الخطيرة قائمة في فرنسا الآن أكثر من 5 ملايين مسلم وهذا يشير إلى قضايا خطيرة حول العلاقة بين الإسلام والدولة الفرنسية.

ج- اللُّغة: كثيراً ما يشكّل عدم القدرة على الاتّصال المشكلة المباشرة التي تواجه المهاجرين الوافدين، وهذه قضية بالغة الأهمية جعلت الحكومات تبذل جهوداً جبّارة لنشر صفوف تدريس اللُّغة في جميع الأطوار، كما وضعت برامج للتّكوين وتلقين اللُّغات للمهاجرين الجدد وذلك من أجل إدماجهم لكنّ كلّ ذلك ظلّ عاجزاً عن الوفاء بما هو مطلوب.

د- التعليم: تنشأ الكثير من الحزازات التي تسبّب الفوارق الدينية أو اللُّغوية في المدرسة، ففي فرنسا مثلاً يشكّل الأطفال إلى 12% من مجموع الطلبة ففي مناطق معيّنة مثلاً: مرسيليا، يشكّل الاطفال المهاجرون الأكثرية ممّا جعلهم يضعون مدارس خاصّة لتعلّم أبناء الجاليات العربية باللُّغتين العربية والفرنسية، وذلك من أجل وضع توازنًا بين ظروف عائلة الطفل الأمر، فإنّ التّجاوب مع الهجرة يجب ألاّ ينحصر في تأييدها ومناهضتها... فالهجرة ستظلّ مستمرة سواء رغبت في ذلك الحكومات أم لم ترغب. لكن الهدف هو جعلها خاضعة للتّنظيم أكثر. واحد الاقتراحات الأكثر طموحاً أن يتمّ وضع اتّفاقيات ما بين الدُّول حول سياسة الهجرة فإنّ كلّ الأقطار سواء كانت المرسلّة أو المستقبلّة بمقدورها أن تضمن البقاء والتطوُّر وتبقى الهجرة ممكنة قدر ما هي شرعية ومنظّمة.

هوامش

- (1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوضي الكريم المبارك، "الهجرة غير المشروعة والجريمة"، مركز الدراسات والبحوث، الرياض 2008 ص 17.
- (2) باقر سلمان النجار، "الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية"، عالم الفكر، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت مجلّد 17 ع 2 سبتمبر 1986 ص 2.

- (3) أحمد حوتي، عبد المنعم بدر مباشر نوديالو، "البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي"، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية الرياض 1998.
- (4) عبد الرزاق ضيفي، "الهجرة غير الشرعية"، حرب في الحوض المتوسط وقودها الشباب، العلم والإيمان العدد 19، مارس 2008، ص 24-30.
- (5) أنور العدل، "البطالة خطر يهدد الاقتصاد لبعض الدول الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي الإمارات العربية المتحدة، ع 157/1994 ص 53.
- (6) زهير بوحرام، "الهجرة السرية واقعية الظاهرة.. المعالجة"، جريدة العرب، ع 7386 الاثنين 01/09/2008.
- (7) زياد كريشان، "المعذبون في البحر: الهجرة السرية إلى أوروبا، الإنساني"، لجنة الصليب الأحمر ICRC العدد 39/ ربيع 2007، ص 33-35.
- وانظر أيضاً:

-L'implication de jeunes Algériens dans l'émigration clandestine, Slimane Medhar, **pensée et sociétés**, n° 1, janvier 2008 (pp/47-55).

- الهجرة غير الشرعية: إطار نظري للتحليل، عامر مصباح، فكر ومجتمع، عدد 3 يناير 2010 (ص ص/ 61-72).